

دور المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية:

بين الاعتبارات الإنسانية والوجه الخفي لها

The role of international humanitarian organizations in the Western Sahara conflict: Between human considerations and its hidden face

د/ حكيم غريب

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

تاريخ القبول : 2021/03/29

تاريخ الاستلام: 2020/12/19

ملخص: أدت التطورات الحاصلة في ميدان العلاقات الدولية، ظهور فواعل جديدة لها أثر كبير على الساحة الدولية، ولعل من أبرز هذه الفواعل المنظمات الدولية الإنسانية التي أصبح لها خبرة ونفوذ كبيرين في السياسات الدولية و العالمية، وقد اكتسبت هذه المنظمات نفوذا كبيرا على الساحة الدولية في جميع الميادين التي أهمها حقوق الإنسان من خلال إقرار العديد من النصوص القانونية بالدور الذي تقوم به هذه المنظمات في هذا المجال، وتعمل المنظمات من أجل تحقيق الترقية والحماية اللازمين للإنسانية عن طريق مجموعة من الطرق والأساليب والتي تختلف من منظمة لأخرى سواء بتقديم مساعدات في التغذية أو الإغاثة في الكوارث والأزمات وتقديم برامج إنمائية للدول الفقيرة أو بالتأثير على الرأي العام العالمي والمحلي عن طريق نشر الانتهاكات والتقارير السنوية، فكان بذلك دورها مكملا لدور الدول، ولكن فيما يخص الصحراء الغربية رغم كل الجهود من هذه المنظمات سواء في تقديم المساعدات الإنسانية أو التأثير على الرأي العام العالمي عن طريق نشر التقارير السنوية إلا أنها لم تسم للهدف المنشود والمتمثل في الضغط على مجلس الأمن حتى إعادة إرسال بعثة المينورسو لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وتعيين في أقرب الآجال المبعوث الأممي الجديد لإعادة تثبيت حق الصحراويين في تقرير مصيرهم.

الكلمات المفتاحية: الصحراء الغربية، المنظمات الدولية الإنسانية، الرأي العام العالمي، حقوق الإنسان، الاحتلال المغربي، تقرير

Abstract :

المصير .

The developments in the field of international relations , Produced the appearance of new actors which have significant impact on the international scene , and perhaps the most prominent of these actors are the international humanitarian organizations , which have gained with it experiences , influence in the international arena in all fields in which the most important human rights through the recognition of several legal texts ,the role played by these organizations in this field , and organizations are working to achieve the promotion and protection necessary to humanity through a series of ways which vary from one organization to another , whether to provide assistance in feeding or relief in disasters and crises and to provide development programs for poor countries or to influence public opinion the global and the local through the deployment of violations and annual reports, it become complementary to the states , but with regard to the Western Sahara all efforts of this organizations whenever in the provision of humanitarian assistance or to influence world public opinion through the publication of annual reports (human Rights Watch , Amnesty International , Center Robert Kennedy human Rights) , but they have not called the desired goal and let the Security Council , extend the functions of MINURSO for inspecting human rights in Western Sahara .

Keywords : Western Sahara, international humanitarian organizations, world public opinion, human rights, Moroccan occupation, self-determination.

I. مقدمة:

تعد قضية الصحراء الغربية من القضايا المعقدة وهي آخر المستعمرات الإفريقية التي لم يكتمل فيها مسار الإستقلال، كما تشكل إحدى بؤر النزاع التي توتر العلاقات في شمال إفريقيا وحوض المتوسط فكان للعديد من الفواعل الدولية دور في هذا النزاع، ومن بينها المنظمات الإنسانية التي لها دور مهم في مشاركة الدول في إدارة وتبني بعض القضايا، كما تمكّنت من وضع أجندات خاصة بها وبذلك أضحى تُسهم في رسم بعض الأدوار في مختلف المجالات التي تقتحمها، فأصبحت تواجه التحديات التي كانت من صميم اختصاص الدول. من بين هذه الفواعل المنظمات الدولية الإنسانية، حيث أن التأثير المتزايد لهذه المنظمات في النطاق الدولي ولدى الإنتباه ليس فقط إلى إنجازات هذه المنظمات وإنما أيضا إلى القضايا التي تدافع عنها، فالمهمة الإنسانية لهذه المنظمات لم تعد شأنًا داخليًا وإنما أصبحت قضية دولية وعالمية تستدعي تضافر جهود الدول، وكذلك المنظمات وغيرها من الفواعل من أجل ترقيتها وتعزيزها وبالتالي أصبحت المنظمات الدولية الإنسانية تلعب دوراً في رسم السياسات العامة المتعلقة بالشق الإنساني وتدير هذه القضايا وفقاً لمنطقها وطبيعة الآليات التي تستخدمها، حيث تقوم بمراقبة الانتهاكات حقوق الإنسان من خلال المداخلات التي تقوم بها لدى السلطة المعنية ولدى الرأي العام المحلي والدولي بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات، فهي تقوم بدور المراقب على حقوق المجتمع وأفراده من تصرفات ظالمة، وهي تبذل كل جهودها في الدفاع عن كل فرد في المجتمع ليتمتع بحقوقه المعترف بها، ولقد أضحى المنظمات الدولية الإنسانية أكثر نفوذاً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وعلى نحو متزايد، وتلعب دور الحارس في حالة عدم تفعيل صكوك حقوق الإنسان، ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية الإنسانية في مجال حماية حقوق الإنسان، خاصة وأن الشعب الصحراوي بأمر الحاجة لتدخل هذه المنظمات سواءً للدفاع عن حقوقه المدنية والسياسية أو لتقديم المساعدات الإنسانية والإسعافات الصحية، علماً أن تدخل هذه المنظمات في معالجة هذا الملف لم تكن إلا بعد وقف إطلاق النار أي سنة 1991، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على دور هذه المنظمات في النزاعات الدولية بصفة عامة ونزاع الصحراء الغربية بصفة خاصة.

إن دراسة موضوع دور المنظمات الدولية الإنسانية في حالة الصحراء الغربية يكتسي أهمية كبيرة في ضوء مجموعة من الاعتبارات الاستراتيجية والإنسانية، وهذه الدراسة تحاول التسلط على الدور الحقيقي الذي يمكن أن تضطلع به هذه المنظمات، حيث باتت هذه المنظمات شريكا حقيقيا بل أضحى تنافس الدول، حيث يمكنها توفير ما تعجز الدول عنه كما لها نفوذ كبير في الجانب الإنساني غير أنها تصطدم بتحديات كبيرة وضغوطات لاسيما من طرف الدول التي من مصلحتها السيطرة على مسار عمل هذه المنظمات وتوظيفها لخدمة أجنداتها السياسية لذلك تطرح الإشكالية الآتية نفسها:

في ظل التحولات التي تشهدها العلاقات الدولية من تنامي لدور الفواعل الغير دولية خاصة المنظمات الإنسانية الدولية كأحد الفواعل المؤثرة في إرساء السلم والأمن الدوليين، إلى أي مدى تلعب المنظمات الدولية الإنسانية دورا في النزاعات الدولية وخاصة نزاع الصحراء الغربية ؟

II. مفهوم المنظمات الدولية:

الواقع أن تعريف المنظمة الدولية ليس بالأمر البسيط نظرا لحدائة عهد الظاهرة وتعدد أنواعها، إضافة إلى الخلط المتوقع بين هذا المصطلح وبين غيره من المصطلحات التي تقترب معه و تتصل به وبالتالي قبل أن نعرف المنظمات الدولية علينا التمييز بين هذا المصطلح و المصطلحات التالية التي تقترب منه والتي يتداخل معها كالنظم الدولية، والتنظيم الدولي، والمنظمة الدولية.

النظم الدولية: التي تعني مجموعة القواعد القانونية المنظمة لموضوع رئيسي معين والمرتبط بإطار موضوعي محدد، مثل نظم الملكية في القانون الداخلي أو نظام الحياد أو التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في القانون الدولي العام، أو هي كافة التنظيمات والتقاليد والقواعد الأساسية التي تميز الجماعة الدولية وتقوم الجماعة بإتباعها في تنظيم ما ينشأ من علاقات وروابط ومن ثم تشمل المنظمات والعلاقات الدبلوماسية والمؤتمرات والحروب⁽¹⁾.

التنظيم الدولي: فيقصد به الإطار الذي تتشكل داخله الجماعة الدولية، بالتالي يمكن أن يشمل كل مظهر للعلاقات الدولية مثل العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وإبرام المعاهدات وعقد المؤتمرات و غير ذلك من الأنظمة القانونية الأخرى. وهو التركيب المعنوي للجماعة الدولية منظورا إليه من وجهة نظر ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل⁽²⁾.

المنظمة الدولية: هي هيئة دولية دائمة تضم عددا من الدول، تتمتع بإرادة مستقلة، تهدف إلى حماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء⁽³⁾، أو هي وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غايات معينة وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة، ومنذ ظهور فكرة الدولة بمفهومها الحديث والحرب وفكرة التوسع بين هذه الدول واكتساب مناطق النفوذ على حساب بعضها البعض تزايد، كان السعي لإيجاد سبل للتفاهم الودي لإيجاد حلول مقبولة.

II.1 - تعريف المنظمات الإنسانية:

تختص هذه المنظمات بأعمال إنسانية وخيرية وبالتخفيف عن الإنسان، وتقوم المنظمات الإنسانية الحكومية بمراقبة تطبيق مبادئ حقوق الإنسان بين الدول الأعضاء، ومن هذه المنظمات: المفوضية العليا لحقوق الإنسان، ومنظمة حقوق الإنسان التابعة للإتحاد الأوروبي، واللجنة الإسلامية للهلال الدولي التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أما المنظمات الإنسانية غير الحكومية فهي ليست منظمات دولية تخضع لقواعد القانون الدولي، ومن هذه المنظمات: منظمة هيومن رايس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود⁽⁴⁾.

II.2 - أهم المنظمات الناشطة في المجال الإنساني التابعة لهيئة الأمم المتحدة:

-المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: ولقد أنشئت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في البداية لتعمل لمدة 3 سنوات فقط غير أنه بعد أن وجد حل دائم لمشكلة اللاجئين الأوروبيين سرعان ما انتشرت ظاهرة اللجوء فمددت ولايتها لفترات كل منها خمس سنوات، على أساس أنها تنتهي في 31 ديسمبر 1988. ولقد قدمت المفوضية السامية منذ نشأتها إلى غاية يومنا المساعدة إلى حوالي 50 مليون لاجئ، وحصلت على جائزتين من جوائز نوبل للسلام أثناء قيامها بأعمالها. ويقوم المفوض السامي سنوياً برفع التقارير التي تتضمن نتائج عمل المفوضية إلى الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكالة إنسانية محايدة، بمعنى أنه ليس لها أي سمة سياسية، بل عملها إنساني واجتماعي، القاعدة فيه أن يعالج شؤون مجموعات وفئات من اللاجئين.

أما فيما يخص المقر الرئيسي للمفوضية السامية فهو في جنيف ويضم خمسة أقسام، هي: المكتب التنفيذي وإدارة الحماية الدولية (وتتمثل وظيفتهما الأساسية في توفير الحماية الدولية للاجئين الذين لا يتمتعون بحماية بلد موطنهم الأصلي أو حماية أي بلد آخر)، إدارة العمليات (التي تغطي جميع البرامج الميدانية)، قسم الاتصالات والمعلومات، قسم إدارة الموارد البشرية.

ولدى المفوضية السامية نحو 6289 موظفا يعملون في 254 مكتبا موزعين على 120 بلدا، ويعمل 84% منهم في الميدان، وغالبا في مواقع نائية وخطرة، وهي تتمتع بوظيفتين رئيسيتين: توفير الحماية الدولية للاجئين وإبقائهم على قيد الحياة⁽⁵⁾.

مساعدة اللاجئين بناء على طلب الحكومة المضيفة لإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم ولوقوفهم مجدداً على أقدامهم. وبهدف النظر في برامج المفوضية السامية وإقرار هذه البرامج قبل عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة، انتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لجنة تنفيذية كانت تتكون عند تأليفها من ممثل 24 دولة، أما مند 2004 فهي تضم ممثل عن 66 دولة.

وتجتمع اللجنة التنفيذية كل خريف في مدينة جنيف السويسرية، لاستعراض برامج المفوضية وميزانياتها والموافقة عليها، ولتقديم النصح والمشورة فيما يتعلق بقضايا اللاجئين. وتضع اللجنة التنفيذية معايير دولية بشأن معاملة اللاجئين، كما تمثل منتدى، يتم خلاله تبادل الآراء على نحو واسع بين الحكومات، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين، وشركاءها من الوكالات الأخرى⁽⁶⁾.

غير أن أهم تاريخ خاص بنشأة قانون اللاجئين هو 25 جويلية 1951، أي تاريخ تبني الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين بحيث تعد هذه الاتفاقية بالإضافة إلى البروتوكول الخاص بها الصادر عام 1967 هما الأساس الشرعي، الذي يحدد، حتى يومنا هذا معايير التعامل مع اللاجئين. كما يمثلان الآلية الشاملة على الإطلاق دولياً لحماية الحقوق الأساسية للاجئين، وتنظيم أوضاعهم داخل الدول التي يستوطنون فيها⁽⁷⁾.

II.3 - دور المنظمات الإنسانية في القضية الصحراوية:

تعد قضية النزاع في الصحراء الغربية أحد أطول النزاعات الدولية من حيث المدة وهذه الأخيرة تندرج ضمن قضايا تصفية الاستعمار (آخر النزاعات من أجل تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية) وفقاً للقرار الأممي رقم 1514 القاضي بتصفية الاستعمار وكذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإذا كانت جهود التسوية أثمرت في العديد من النزاعات التي ترتبط بالإقليم (تيمور الشرقية مثلاً)، فإن جهود التسوية في الصحراء الغربية مازالت حبيسة المصالح الضيقة للقوى الإقليمية في ظل تواطؤ الدول الكبرى وعجز الأمم المتحدة عن الفصل النهائي في القضية، والتي نجم عنها تقسيم الشعب الصحراوي إلى ثلاث مناطق وهي تندوف في الجزائر حيث يعتبر لاجئي تندوف ثاني أقدم لاجئين على المستوى العالمي، والمنطقة الخاضعة للحكم المغربي والمنطقة التابعة للبوليساريو، فهذا الانفصال في حد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان التي عملت مجموعة من المنظمات على تغطيتها ونشر تقارير عنها كآلية رقابة مستقلة وإن تعدد دور هذه

الأخيرة ففي تندوف يتمحور دورها حول الإعانات الإنسانية التي يتوقف عليها مصير الشعب الصحراوي بتندوف والثانية تعمل على التأثير على الرأي العام العالمي والمحلي من أجل الضغط على المجتمع الدولي حتى يتحرك إزاء هذه الانتهكات .

إن جبهة البوليساريو تعتبر أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تحرير ووطنية فإن القانون الدولي يفرض على مجموعة الدول التزامات خاصة اتجاه القضية، و لاسيما الدول الاستعمارية التي فوتت الفرصة على الشعب الصحراوي في حصوله على الاستقلال⁽⁸⁾.

يعتبر الإستفتاء أحد الأساليب المعترف بها بالنسبة لحل المسائل المتعلقة بإجلاء الإستعمار ففي حالة اتحاد الصحراويين قرارا على أن يكونوا مغربيين فإن جبهة البوليساريو ستحترم و بكل وضوح هذا القرار ،وتفضيل هذا المسار الذي يتجه نحو تسوية النزاع والذي تم علاوة على ذلك، الاتفاق عليه "بشكل مشترك مع المغرب"، لا ترى البوليساريو وجود سبب يدعوها إلى تغيير موقفها. " وتشير هي إلى أن ذلك يختلف كل الاختلاف عن موقف المغرب الذي قام بالتحايل على التزامات تمت في السابق بعد أن تيقن من أن القيام باستفتاء حول تقرير المصير سوف يضر بمصالحه. وبحسب وجهة نظر البوليساريو، فإن قرار المغرب بالاستنجد بما يسمى بحقوقها التاريخية هو مجرد التغطية بالنسبة لطموحاتها ذات النهج الوطني المتطرف. وبناء على ذلك، يتم وصف وتصنيف الإدعاء المغربي، (على أنه جزء من مشروع أكثر اتساعا وهو "المغرب الكبير") الذي تم الدفاع عنه ومناصرته أولا في أعوام الخمسينيات من القرن الماضي من قبل "حزب الاستقلال"، ومن ثم تولاه في وقت لاحق محمد الخامس " وخلفاءه الذين جاءوا من بعده. وهذه الأيديولوجية: ستقوم بتحويل مملكة شريفية (أشراف) إلى دولة توسعية كانت قد عرضت وبشكل متلاحق مطالبة بموريتانيا وبغرب الجزائر وبسبتة ومليلة وحتى بجزء من مالي بالإضافة إلى الصحراء الغربية. فإذا كان على جميع الدول أن تقوم بالمطالبة بأراض كانت قد احتفظت بها عندما كانت في يوم ما قد سيطرت عليها فسوف يقودنا ذلك إلى حرب نشنها كلنا ضد كلنا. إنها لرؤية خاصة جدا للتاريخ⁽⁹⁾.

II.4 - الموقف الجزائري من القضية الصحراوية:

تستند وجهة النظر الجزائرية إلى القرارات التي أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، والتي تمثلت في أن تضمن الجمعية العامة حقوق الشعب الصحراوي وإن السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه شعب الصحراء إلى الإستقلال وممارسة حقه في تقرير المصير، من خلال إستفتاء تنظمه السلطة الحاكمة، إسبانيا بالمشاورة مع المغرب وموريتانيا والجزائر، على أن يتم هذا الإستفتاء تحت مراقبة وإشراف هيئة الأمم المتحدة، أنها سوف تقرر إجراء إستفتاء تقرير المصير خلال النصف الأول من عام 1975، كان رد فعل كل من المغرب وموريتانيا بمطالبتهما بالصحراء، باعتبارها جزءا من أراضيها إلا أن الجزائر إعتزضت على أي إجراء سيتخذ خارج هيئة الأمم المتحدة وإزاء الإتفاق الثلاثي، الذي تم توقيعه من موريتانيا والمغرب وإسبانيا، في نوفمبر 1975، رأت الجزائر أن هذا الإجراء يعد إنكارا للالتزامات الرسمية من قبل إسبانيا اتجاه شعب الصحراء، كما يعد خرقا للإتفاقيات التي وقّعت عليها كل من المغرب وموريتانيا، والخاصة على موافقتهما على قرارات الأمم المتحدة حيث رأت الجزائر أنهما تجاهلتا وجود شعب الصحراء. أي الصحراء، كانت تعترض على ضمها إلى المغرب⁽¹⁰⁾، وذلك لأن الجزائر بحاجة إلى دولة مستقلة صغيرة تطل على المحيط الأطلسي لتحديد وتطوير المغرب لها على طول حدودها الغربية بالإضافة إلى البحث عن موانئ لتسويق معادن "غاز جبيلات"، ومن تمت فإن من بين أهداف الجزائر في قضية الصحراء الغربية ألا تحكّم دولة معادية لها سيطرتها على هذه الأخيرة ، لأن ذلك يعني حصارها داخل إفريقيا دون أن يكون لها منفذ بحري على المحيط الأطلسي ، فالصحراء هي معبرها إلى مياهه⁽¹¹⁾.

كما حرصت الجزائر على تدعيم أمنها الوطني الذي يمثل أحد الأهداف الأساسية التي جعلتها تدخل في صراع دبلوماسي عسكري مع المغرب بعد الإتفاق الثلاثي المغرب، موريتانيا وإسبانيا فالجزائر في مساندتها للبوليساريو كانت تبحث عن وسيلة ضغط على المغرب لجعلها تتخلى نهائيا عن مطالبها في منطقة تندوف، حيث إن قيام دولة صحراوية تضع حدا نهائيا للمطالب المغربية. وكانت الجزائر تهدف أيضا من وراء مساندتها لجهة البوليساريو إلى تحقيق توازن القوى في المنطقة خصوصا بعدما اعتبر الرئيس الراحل هواري بومدين المسيرة الخضراء وإتفاقية مدريد، دون التشاور المسبق معه مؤامرة ثلاثية لا تأخذ موقف الجزائر في الحسبان، وبأنه تحالف يهدد الإستقرار والأمن في المنطقة بتصريحه:

"... لا سلم ولا استقرار يمكن أن يحدث في المغرب العربي ما دام لم يعترف بحق الشعب الصحراوي وإن كل ما يقوم به المغرب هو تهديد للثورة الجزائرية ...".

لقد كان الخطاب الرسمي الجزائري ثوريا ، يتجلى من خلال دعمه للحركات التحررية في العالم وموقف الجزائر من الصحراء الغربية

تبره المطالب التالية :

- حق مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها و من بينها الشعب الصحراوي .
- النزاع المغربي الصحراوي - هو مشكلة تصفية استعمار ، لذلك يجب أن يسوى وفقا لقرارات الأمم المتحدة و لوائح منظمة الوحدة الإفريقية .
- احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار و التثبيت بوحدها الترابية.

II.5- آليات التسوية بين متطلبات السياق الإقليمي ومفردات السياق الدولي:

II.1.5- آليات التسوية من منظور الأمم المتحدة: يمكن إيجاز دور الأمم المتحدة في ثلاثة مراحل:

تتمثل المرحلة الأولى في إقرار حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية في إطار التسوية الاستعمارية خلال الفترة 1965 - 1973 غير أن ذلك الإقرار اتسم بالطابع الشكلي حيث أدرجت قضية الصحراء الغربية ضمن عدد من الأقاليم الخاضعة للاستعمار الاسباني في جدول أعمال اللجنة الرابعة المختصة بمتابعة أحوال الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وذلك منذ الخمسينيات .

أنشأت منظمة الأمم المتحدة بعثة لتقصي الحقائق بخصوص النزاع في الصحراء الغربية. وفي الفترة الممتدة بين ماي وجوان 1975، قدمت هذه البعثة التي كان يترأسها السفير سيمون اكي Siméon AKE من ساحل العاج، تقريرا وصف الحالة السائدة في الصحراء الغربية، وتضمن ما يلي : "قد عبر السكان بصفة قطعية عن إرادتهم في الحصول على الاستقلال وضهد الأطماع التوسعية لكل من المغرب وموريتانيا وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال الاتصال بـ "الأغلبية الساحقة" من هؤلاء السكان.

واجهت المنظمة سنة 1975، قبيل الانسحاب الإسباني من إقليم الصحراء الغربية، موقفا يضع الجمعية العامة أمام وضعية أين سيكون عليها أن تصادق على قرارين متناقضان: الأول من اقتراح مغربي، يخطر باتفاق مدريد ويشير إلى مقتضياته، والثاني لا يعترف بهذا الاتفاق ويؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ومسؤولية إسبانيا والأمم المتحدة في تطبيق هذا المبدأ، كما يدعو الأطراف المعنية بالامتناع عن أي عمل يتجاوز توصيات الجمعية العامة⁽¹²⁾.

ثم بدأت المرحلة الثانية بحسم المواجهة بين حق تقرير المصير و الحق التاريخي لكل من المغرب و موريتانيا خلال الفترة 1974_1975 بصدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3292) لسنة 1974. والذي تضمن ثلاث مسائل أساسية: هي تأجيل الاستفتاء، و إرسال بعثة من الأمم المتحدة إلى الإقليم، و طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية.

أما المرحلة الثالثة فهي الانسحاب التدريجي وتسليم ملف قضية الصحراء الغربية إلى منظمة الوحدة الإفريقية خلال الفترة 1975_1985⁽¹³⁾.

وقد شهد النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين بلورة مخطط الأمم المتحدة لتسوية قضية الصحراء الغربية على أساس تنظيم استفتاء، لتقرير مصير الإقليم أن العديد من الصعوبات واجهت وتواجه إلى اليوم، تنظيم استفتاء تقرير المصير، على رأسها تحديد تشكيلة الجسم الانتخابي الذي سيعبر عن الرغبة الحرة إما في الاستقلال، أو الانضمام إلى المغرب.

في هذا السياق، كان المخطط الأول للأمين العام للأمم المتحدة ينص على أن كل الصحراويين الذين أحصتهم السلطات الإسبانية سنة، 1974 وبالبالغين من العمر 18 سنة أو أكثر، سيكون لهم الحق في التصويت لتقرير المصير، بغض النظر إن كانوا متواجدين داخل أو خارج إقليم الصحراء الغربية. ثم تقرر فيما بعد مراجعة ذلك الإحصاء لشطب أسماء الأموات، ولدراسة الطلبات الجديدة لأشخاص لم يشملهم إحصاء 1974، ويعتبرون أن لهم الحق في التصويت لكونهم صحراويين 1974.

لكنّ وقع الاختلاف في قراءة كل من جبهة البوليساريو والمغرب لهذا الاتفاق، فقد اعتبرت جبهة البوليساريو إحصاء 1974 وافيًا، وأن تكملته لا تكون إلا بصفة هامشية. بينما اعتبر المغرب أن العديد من "عشرات الآلاف" من الصحراويين لم يتم إحصاؤهم، ويجب تمكينهم من حق التصويت. ولم تفرض المشاورات التي نظمها الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن إلى تطور فعلي حول

شروط القبول للتصويت، ويبقى السؤال مطروحا حول إمكانية تنظيم الاستفتاء فعلا، وحول جدواه في الظروف الراهنة مع التركيبة السكانية الجديدة التي لا يمكن أن يخفى دور المغرب في تشكيلها.

وكان لا بد لهذا المخطط أن يتضمن تصورا استراتيجيا للأمن الإقليمي في شمال إفريقيا كله وذلك لاعتبارين: أولهما أن المخطط يكرس الحل السلمي للنزاع بين الأطراف المباشرة⁽¹⁴⁾، وثانيهما أن امتدادات ذلك النزاع تطل علاقات الأقطار المغاربية التي أصبحت تتأثر بمضاعفاته، خاصة الجزائر وموريتانيا ومن ابرز التطورات التي حدثت منذ تولي الامم المتحدة ملف الصحراء الغربية إبرام اتفاقية هيوستن بين الحكومة المغربية و جبهة البوليساريو في 15 - 09 - 1997.

تم توقيع هذه الاتفاقية تحت اشراف وزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر الذي عينه كوفي عنان مبعوثا شخصيا له مكلفا بملف الصحراء الغربية في 1997، وقد التزمت المغرب والبوليساريو بهذه الاتفاقية. ورحبت بها كل من الجزائر وموريتانيا. وتم الاتفاق فيها على خمسة معايير لتحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء لتقرير مصير الإقليم، حيث وضعت بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في مدينة العيون وقد واجه هذا المخطط مشكلتين:⁽¹⁵⁾

أولهما الخلاف حول تسجيل ثلاث مجموعات قبلية أكثر من ستمين ألف ناخب يصر المغرب على أنها قبائل صحراوية لا يمكن حرمانها من حق المشاركة في الاستفتاء.

أما المشكلة الثانية فتتمثل في إعادة توطين اللاجئين الصحراويين المقيمين في مخيمات تندوف بجنوب غرب الجزائر و أولئك الموجودين في شمال موريتانيا.

II.2.5 - دور و أداء المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية:

تعودت المغرب على طرد المنظمات الإنسانية أو التي تحقق في قضايا انتهاك الإنسان وقد يصل الأمر إلى عدم الاعتراف بها أو منع تسجيلها وهي إجراءات قانونية تخولها القيام بعملها تحت حماية القانون الدولي. ومن اهم المنظمات الانسانية الدولية التي تعمل في نزاع الصحراء الغربية نجد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والتي تتعاون مع الجزائر فيما يخص لاجئي تندوف وتعمل على تخفيض نسبة الأنيميا التي يعاني منها النساء الحوامل والأطفال إلى 20 % وقلصت نسبة سوء التغذية إلى 5 %، فعملت على إعادة بناء المدارس

وتوزيع ما يقارب 20 لتر ماء إلى كل فرد، تحسين الخدمات الصحية بنسبة 50% وتغطية ما يقارب كمية غاز الطهو لمدة 8 أشهر، و تحسين شبكة المياه و الصرف للنظافة وتوفي ما يقارب 45 ألف لتر من المواد المطهرة والتخلص من النفايات، تخصيص أكثر من 32 خزان مياه، 12 شاحنة نقل، 14 سيارة إسعاف، 25 وسيلة نقل، كما تتعاون المفوضية مع عدة منظمات غير حكومية وأخرى تابعة لهيئة الأمم المتحدة من أجل تغطية كافة احتياجات اللاجئين وتقاسم الأدوار.

قدرت الميزانية التي خصصتها المفوضية للاجئين المتواجدين في الجزائر لسنة 2013 بـ 2,28 مليون دولار وسنة 2012 بـ 6,25 مليون دولار وذلك لأنه بالإضافة للاجئين الصحراويين، توافد في ظل الربيع العربي إلى الجزائر ما يقدر بالآلاف اللاجئين الماليين والسوريين.

إن هذه المنظمات الإنسانية دورا كبيرا في استمرار الشعب الصحراوي وعدم استسلامه، فهو شعب حامل لقضية إنسانية تتمثل في حق معترف به دوليا هو حق الشعوب في تقرير مصيرها، فاللاجئون معتمدون في بقائهم واستمرارهم على هذه المنظمات فلولاها لما استمرت المطالبة بالاستقلال ولما ذاع صوت الصحراويين، ولكانوا قبلوا بكل ما تعرضه المغرب عليهم مراقبة مدى إلتزام السلطات في الدولة باحترام وتطبيق الحقوق والحريات الأساسية، كما تسهم في فضح الانتهاكات والممارسات غير القانونية. وتقوم بممارسة ضغوط دبلوماسية على الحكومات قبل الإقدام على نشر ما لديها من تقارير حول الانتهاكات وتنشط هذه المنظمات بالمقارنة مع سابقتها التي تنشط وبكثرة في مخيمات تندوف للاجئين، في الإقليم الصحراوي الخاضع للحكم الملكي المغربي: وهي منظمة العفو الدولية و هيومن رايتس ووتش والمنظمة الأمريكية غير الحكومية روبرت كندي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجموعة (Criseses Groupes) وبعض المنظمات الغير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان .

منظمة العفو الدولية: تتابع منظمة العفو الدولية سجناء الرأي و تنشر تقارير سنوية حول انتهاكات المغرب لحقوق الإنسان والمتمثلة في التعذيب والاختفاء القسري للمساجين الصحراويين وتغطي إعلاميا حالات منع التجمع وحرية التعبير، كما تعمل على التأكد من استفتاء المحاكمات للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

هيومن رايتس ووتش: تنشر هذه المنظمة العديد من التقارير السنوية حول أوضاع حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الصحراوي من السلطات المغربية، وذلك من أجل التأثير في الرأي العام والضغط على المغرب حتى يتراجع عن موقفه،

ومثالها تغطية أحداث نوفمبر 2010 حين قام الصحراويون بنصب حوالي 6500 خيمة احتجاجا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في المناطق الخاضعة للحكم المغربي ، فواجهت قوات الأمن المغربية هذه الاحتجاجات بالرصاص وحجز المحتجين ، البعض منهم مازال محتجزا لحد الآن ، كما منعت وصول الإعانات الطبية للمصابين الذين تعرضوا للضرب من قبل القوات المغربية ، فوجهت هذه المنظمة نداءات لكل من منظمة أطباء العالم ومنظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك من أجل تقديم الإسعافات الأولية و إعداد التقارير حول حالات التعذيب التي يتعرض لها الشعب الصحراوي وما نلاحظه هنا محاولة جديده من طرف هذه المنظمة التي لم تكتف بإعداد تقارير ونشرها بل العمل على تحريك المجتمع المدني متمثلا في المنظمات الإنسانية غير الحكومية .

المفوضية السامية لحقوق الإنسان: تعد هذه المنظمة كذلك تقارير سنوية، فتقرير 2006 الذي أعدته تلخص في انتهاك المغرب للقانون الدولي بمنع حرية التعبير وإنشاء الجمعيات وحرية التجمع . كما تعمل السلطات المغربية على منع دخول المنظمات الإنسانية أو غير الحكومية المؤيدة لحق تقرير المصير إلى الأراضي الصحراوية، كما تمنعهم من التسجيل القانوني أو لا تعترف بهم قانونيا وهي إجراءات ضرورية حتى تقوم هذه المنظمات بعملها كما قامت الأمم المتحدة بإعداد تقرير حول مظاهر التعذيب التي يعرض لها الشعب الصحراوي وحالات الاختفاء القسري، وكذلك حالات محاكمة المدنيين الصحراويين أمام القضاء العسكري، حيث حكم على 20 شخصا بـ 20 سنة سجن نافذا وهذا ما يعد خرقا للقانون الدولي حول تعرض المدنيين لمحاكمات عسكرية وتلفيق التهم لهم.

تخطي هذه المنظمات للحدود على عكس الدول ساعدها على تقدير احتياجات الأفراد بدقة ووصولها إلى المستوى الشعبي . كما تقدم هذه المنظمات أدلة كشهود عيان لإثارة إهتمام الرأي العام المحلي والعالمي وتستعمل شبكة الأنترنت، التلفزيون الصحف، والمجلات وجمع المعلومات واستطلاع الرأي العام ...، مثالها المنظمة الأمريكية غير الحكومية "روبرت كندي" التي تعد تقارير حول حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ويستند هذا التقرير على معلومات تم الحصول عليها من المقابلات والاجتماعات خلال زيارة وفد دولي بقيادة مركز روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان للمنطقة سنة 2012، استقبل الوفد المئات من الشهادات من الرجال والنساء الصحراويين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات المغربية، فاستخلص في تقريره أن هناك إفلات من العقاب شبه مطلق لانتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الصحراوي الذي يعيش في حالة من الخوف والقمع تحت مراقبة بعثة حفظ السلام . في الصحراء الغربية الخاضعة للسيطرة المغربية، والحضور الطاغوي من قوات الأمن، وانتهاكات الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية وحرية التعبير

والتجمع وتكوين الجمعيات، خلق حالة من الخوف والترهيب التي تنتهك سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان للشعب الصحراوي .
ليس هناك عمليا ملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان، والمسؤولين عن الانتهاكات والتعذيب يسرون بحرية في الشوارع .

II.3.5 - التوظيف السياسي للمنظمات الدولية الإنسانية:

يتفق الكثير من المتابعين للشأن الصحراوي على أن المنظمات الدولية والإنسانية لم تظهر على مستوى الساحة الصحراوية فعليا إلا في سنة 1991م أي مباشرة بعد وقف إطلاق النار. وذلك بالرغم من مرور أكثر من عقدين - في ذلك الوقت - على بداية كفاح الشعب الصحراوي، وذلك مرده أن الظروف السائدة آنذاك لم تكن مساعدة لوجودها لاسيما أن تلك الفترة كانت فترة حرب ومع ذلك بقي وجودها وحضورها وإلى غاية اليوم شبه شكلي إن لم يكن معدوم أو مغيب.

ويعيش اللاجئون الصحراويون اليوم في ظروف صعبة في مخيمات تفتقر لأبسط الشروط الحياتية، وهو ما يسبب المزيد من المعاناة على كافة المستويات والمجالات. وقد طال أمدتها لأكثر من 33 سنة، مخلفة الشتات بين العائلات الصحراوية ومآسي إنسانية خطيرة، انعكست بشكل أساسي على كل الأجيال بفعل غياب السكن اللائق والنقص الحاد في المواد الغذائية وفي الدواء والخيم، إضافة إلى صعوبة وتعمق مشاكل التربية والتعليم بحكم غياب البنيات التحتية والأساسية.

وبالعودة إلى مسألة تقليص المساعدات التي انتهجتها بعض المنظمات فإنها جاءت كخطوة لتجويد اللاجئين الصحراويين والتلاعب بمعاناتهم في لعبة سياسية دأبت على ممارستها المملكة المغربية بمساعدة جهات أوروبية خاصة فرنسا وبلجيكا إذ ما فتأت تشن حملة ضالة ومضللة لوقف الدعم الإنساني الذي يتلقاه الصحراويين وذلك من أجل الضغط عليهم ودفعهم إلى الاستسلام والتخلي عن مطالبهم الشرعية والمشروعة. و هذا أمر مفروغ منه باعتبار كل من برنامج الأغذية العالمي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تابعتان للأمم المتحدة والتي كما ذكرنا في الفصل الأول تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية الممول الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة والتي تضع شروطا تدعن لها المنظمة مقابل تمويلها وهو ما يمكن قوله عن المفوضية السامية للاجئين التي تتحصل على الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي وترفض تسخيره لفائدة اللاجئين، ففي أوت 2005 ضح الإتحاد الأوروبي 700 ألف أورو في حساب المفوضية من أجل ترميم 20 مدرسة في المخيمات التي تضررت من أمطار شهر فبراير الفارط التي خلفت العديد من الضحايا بعد سنة كاملة لم ترمم ولو مدرسة واحدة والتلاميذ مهددون بعدم التمدرس، لما سبق ذكره فمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تتجلى في بقاء استمرار الوضع الراهن وعدم صعود قوة إقليمية تقود المغرب العربي، حتى يسعها استخدام هذا الصراع في خدمة مصالحها (و هذا وما يتوافق و الطرح الواقعي في

تفسير هذا النزاع). وهذا يعد جليا في تقرير تانوك أن أعضاء مجلس الأمن و دول الإتحاد الأوروبي (الممول الأول للمساعدات الإنسانية في الصحراء الغربية) عارضت اقتراح الأمم المتحدة المتمثل في توسيع مهام المينورسو إلى مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية .

إن هذه الأخيرة تكون قد كشفت آخر أوراقها في السنوات الماضية بعد أن قررت ودون ما سابق إنذار - في خطوة مفاجئة وغير مفهومة - تقليص حجم المساعدات المقدمة للاجئين الصحراويين بالمخيمات إلى نسبة 50% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بحجم اللاجئين وقرار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي، 22 غشت، الذي قلص رقم المستفيدين (من 158 ألف إلى 90 ألف فقط) بعد معركة مد وجزر، كانت هذه المنظمات تخوضها بالوكالة عن الرباط وباريس ومدريد، التي أدركت أهمية وحيوية القضية للتأثير على مواقف البوليساريو التي ترفض جملة وتفصيلا تأسيس القضية أو إخراجها عن سكتها الإنسانية أو حلها خارج إطارها الدولي كونها ظاهرة لصيقة بنزاع الصحراء الغربية وتصريح ملك المغرب يوم 20 أوت 2005، الذي اتهم فيه البوليساريو بما اسماه المتاجرة بالمساعدات الموجهة للاجئين لشراء الأسلحة على حد زعمه، وقرار كل من البرنامج العالمي للتغذية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بتقليص المساعدات إلى النصف بـ158 ألف لاجئ، لتتحول هذه المنظمات إلى أداة ضغط بيد بعض الدول المنتفذة والمسيطرة على مجريات الساحة الدولية بعد أن كان عملها يشكل مهنة نبيلة تعكس أسمى صورة لعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان. لكن عندما تختلط الأمور وتستخدم هذه المهنة النبيلة فُطية لأجندة تأمرية وإستخباراتية فإن هذه المنظمات أصبحت تشكل "مخلب ققط" للعدو وجسر عبور له لخلق ونشر وتعميق ثقافة التخريب والتفريق، ولقد ظهرت عدة مشاكل إنسانية ومادية كنتيجة حتمية للانخفاض الملموس المسجل في السنوات الأخيرة فيما يخص المساعدات الصادرة من هيئات مثل برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية لغوث اللاجئين ووكالات أخرى متخصصة في هذا المجال .

استعمال المساعدات الإنسانية لخدمة أغراض سياسية بحتة حيث يراد تجويع الشعب الصحراوي لفرض حلول محددة ومقترحات لا تتماشى مع قناعاته .

ولفهم ذلك أكثر وجبت الإشارة إلى أن وكالات المساعدة في التنمية تقوم بتمويل غالبية المنظمات الدولية والإنسانية ورعايتها، وهذه الوكالات تموّلها الحكومات الغربية والبنك الدولي والأمم المتحدة وبعض الشركات المتعددة الجنسيات. ومع أنها ليست نسخاً متشابهة عن بعضها البعض، فإن هذه الوكالات تنتمي إلى مجمع سياسي غير واضح المعالم يشرف على المشروع "النيوليبرالي" والذي من أولوياته

تحقيق المصلحة الخاصة ولو على حساب الضعفاء، هذا التمويل يستهدف تحقيق غايات سياسية واقتصادية تخدم مصالح الغرب بالدرجة الأولى، وذلك تحت مسميات ووسائل جديدة تجذب قطاعات من النخب عن وعي أو غير وعي، ويتم ذلك بالاعتماد على مبدأ "أين ما تكون مصلحتي أكون" وهو المبدأ الذي صار القانون الأول بامتياز والأكثر تطبيقاً في العلاقات الدولية مع ضرب عرض الحائط بالقيم الإنسانية والأخلاقية. ويهدف التدخل الأجنبي عبر المنظمات الدولية والإنسانية عادةً للانقضاض على الشعوب وتحميد الثورات وتخريب المنجزات وتشويه صورة المشاريع الوطنية وفي هذا الإطار يجب أن لا ننسى ما تركه تقرير منظمة فرنسا الحريات "المفبرك" الصادر في أوت 2003 من صورة مشوهة عن واقع ناصع البياض وهذا مثال حي وواقعي عن ما تسعى إليه بعض المنظمات كما ذكرنا آنفاً .

والصحيح أن هناك مشكلة ذات أبعاد إنسانية وهي مسألة اللاجئين الصحراويين لكن هذه المشكلة تستغل لأجندة أخرى لا علاقة لها بالواقع وبالتالي فإن استغلال بعض المنظمات للمشكلة الصحراوية يعمقها ويعقدها أكثر ويطيل من عمرها ولا يسهم في حلها البتة .

III. الخاتمة:

رغم ما تقدمه هذه المنظمات من مساعدات إنسانية، إلا أنها قد فشلت في تأدية دورها الإعلامي المحرك للرأي العام، وذلك رغم توجيه الضوء حول انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، لم تستطع أن تضغط على مجلس الأمن إعادة إرسال بعثة المينورسو وتوسيع مهامها إلى التحقيق في هذه الانتهاكات لأن ذلك قد يعرض ملك المغرب للمساءلة الجنائية و ما قد ينجم عنه من انخيار للنظام المغربي والذي يمثل العمق الجيوسراتيجي لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي زوال النظام الحالي سيهدد مصالحها في المنطقة.

لقد باتت المنظمات الدولية الإنسانية تلعب دوراً هاماً ورئيسياً إلى جانب الفواعل الدولية الأخرى في مختلف المجالات التي تنشط فيها، فحلت محل الدول في العديد من الميادين وأصبح بإمكانها تحقيق الحماية اللازمة للأفراد التي تعجز الدول في الكثير من الأحيان عن توفيرها، كما أصبح لهذه المنظمات إستراتيجيتها الخاصة في الدفاع عن حقوق الإنسان سواءً في وقت السلم، وأثناء النزاعات المسلحة الدولية وذلك من خلال مراقبتها وتوثيقه الانتهاكات الواقعة على هذه الحقوق، ومن خلال الضغوط الدبلوماسية التي تمارسها على المسؤولين وكذلك تحريك الرأي العام العالمي والمحلي، لكن رغم الإنجازات التي حققتها هذه المنظمات خلال العقود الأخيرة، إلا أنه يعاب عليها العلاقة بين الدور الإنساني الذي تقوم به وبين الوظيفة السياسية التي تترتب عليها في كثير من الأحيان وتأثير ذلك في مهنتها ومصداقيتها، وقد ظهر ذلك في العديد من الحالات التي تدخلت فيها المنظمات باسم حقوق الإنسان، في حين أن الغرض الذي تريد

الوصول إليه يكون سياسيا أو يهدف إلى خدمة مصالح دول أخرى على حساب حماية الإنسان كما يعاب عليها أيضا الاعتماد على التمويل الأجنبي في كثير من الأحيان، مما يجعل الشكوك واردة في كثير من الأحيان حول مصداقية نشاطها ومثال ذلك قرار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتخفيض الميزانية، وكذا التقارير المنشورة من طرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهيومن رايتس ووتش كما أن بعض هذه المنظمات تحاول تشويه صورة البوليساريو بجعلها حركة إرهابية أو ادعاء أنها تحتجز الصحراويين عنوة وتعرضهم لانتهاكات إنسانية، لذلك نستنتج أن الإعانات الإنسانية هامة جدا في استمرار مطالب الصحراويين بالاستقلال، كما أنه و من الرغم من الجهود التي قامت بها المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان كهيومن رايتس ووتش ومركز روبرت كندي لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية من نشر تقارير وبيانات صحفية حول الإنتهاكات التي يتعرض لها الشعب الصحراوي من قبل المغرب محاولة بذلك الضغط على مجلس الأمن حتى عودة بعثة المينورسو من جديد وتوسيع من مهامها لتشمل بذلك مراقبة حقوق الإنسان و الضرورة الملحة لتعيين مبعوث شخصي جديد للأمين العام الأممي إلى الصحراء الغربية. في أقرب الآجال وأخذ الأمم المتحدة القضية الصحراوية بأكثر جدية وصرامة بعيدا عن الإملاءات الغربية وتطبيق القانون الدولي خاصة بعد الإعتداءات الأخيرة والوضع السائد في منطقة الكركرات عقب العدوان المغربي ضد مدنيين صحراويين في انتهاك صارخ لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 1991 بين جبهة البوليساريو والمغرب برعاية الأمم المتحدة، خاصة أن جبهة البوليساريو لطالما ظلت وفية لتوقيعها على إتفاق وقف إطلاق النار . ويوجد منصب مبعوث الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، شاغراً منذ استقالة المبعوث الأممي السابق إلى الصحراء الغربية، هورست كوهلر، في مارس 2019، بعد ما شعر بتواطؤ قوى دولية، واقتنع بعدم وجود نية لدى المغرب في حل هذه القضية، التي انقضت من عمرها أزيد من أربعة عقود.

ويعاب على الأمم المتحدة إخفاقها في إلزامها اتجاه الشعب الصحراوي، وكذا مجلس الأمن في مهمته وهو الذي كان من المفروض أن يكون الضامن لحل النزاع، بعدم حسمه في تعيين مبعوث جديد، بل واتجاهه التدريجي نحو تصفية القضية، من خلال تقليص “بعثة المينورسو”، التي استحدثت منذ مدة طويلة، من أجل تحضير الاستفتاء حول تقرير مصير الشعب الصحراوي، الذي لا يزال مصيره مجهولا. غير أن الحل السياسي المبني على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة هو وحده الكفيل بضمان تسوية عادلة ودائمة للنزاع في الصحراء الغربية.

IV. الإحالات والمراجع :

- 1- خليل حسين، النظرية العامة والمنظمات العالمية، (لبنان، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010)، ص. 69 .
- 2- بهاز حسين، " المنظمات غير الحكومية الفاعل الجديد في العلاقات الدولية "، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية تم تصفح الموقع يوم: 19 نوفمبر 2020.
(http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=227:-recherche-&cat)
- 3- سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية، (دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، 2010)، ص. 18.
- 4- سهيل حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص. 49.
- 5- خليل حسين، مرجع سابق، ص. 507.
- 6- حسين البهاز، مرجع سابق.
- 7- سرور طالبي المل، "حقوق وحماية اللاجئين"- الجزء الأول -، (مركز جيل البحث العلمي) (<http://www.jilhrc.com/main>)، زيارة الموقع في 16 نوفمبر 2020.
- 8- عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية: دراسة قانونية وسياسية (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة). ص. 67.
- 9- تقرير الشرق الوسط رقم 65- 11، يونيو 2007، الصحراء الغربية : تكاليف النزاع. ص. 4.
- 10- أسامة بوشماخ، " تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغربية - دراسة حالي الجزائر و المغرب -" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 2012) ص. 127.
- 11- أحمد كمال أبو بكر " ماذا بعد تطبيع العلاقات الجزائرية - المغربية " السياسة الدولية (يوليو 1988) ص. 154.
- 12- "مذكرة حول الصحراء الغربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،" مقتطف من إعلان المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، كولومبو، أوت 1976، ص. 16.
- 13- سلمان قادم آدم فضل الله، حق تقرير المصير : طرح قديم لمبدأ جديد، ط 1، ع 78 (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية /: 2002)، ص. 56.
- 14- سلمان قادم آدم فضل الله، المرجع السابق، ص. 57.
- 15- المرجع نفسه، ص 59 .

V . قائمة المراجع :

- 1) أحمد كمال أبو بكر " ماذا بعد تطبيع العلاقات الجزائرية - المغربية "، السياسة الدولية (يوليو 1988) .
- 2) أسامة بوشماخ، " تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغربية - دراسة حالي الجزائر و المغرب -" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 2012) .
- 3) بهاز حسين، " المنظمات غير الحكومية الفاعل الجديد في العلاقات الدولية "، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية تم تصفح الموقع يوم: 19 نوفمبر 2020.
- 4) تقرير الشرق الوسط رقم 65- 11، يونيو 2007، الصحراء الغربية : تكاليف النزاع.
- 5) خليل حسين، النظرية العامة و المنظمات العالمية، (لبنان، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010).
- 6) سرور طالبي المل، "حقوق وحماية اللاجئين"- الجزء الأول -، (مركز جيل البحث العلمي،) زيارة الموقع في 16 نوفمبر 2020 : نقلا من (<http://www.jilhrc.com/main>).
- 7) سلمان قادم آدم فضل الله، حق تقرير المصير : طرح قديم لمبدأ جديد، ط 1، ع 78 (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية /: 2002)، .
- 8) سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية، (دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، 2010).

9) عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية: دراسة قانونية وسياسية (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة).

10) "مذكرة حول الصحراء الغربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، مقتطف من إعلان المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، كولومبو، أوت 1976.

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=227:-recherche-&cat